

محتويات العدد

صفحة	قانونان
١٣٧٨	قانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٩١ باعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٢/٩١
١٣٨٦	قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٩١ يربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٢/٩١
١٤٢٦	قرارات رئيس جمهورية مصر العربية قرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٩١ بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بشأن حصول الحكومة المصرية على تسهيل من البنك قيمته ٥٠٠ ألف دولار لإعداد مشروع تطوير النقل النهري الداخلى (القاهرة / دمياط) والموقع بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٤
١٤٣٦	قرار رقم ٢٤١ لسنة ١٩٩١ بتعيين السيد المستشار الدكتور/عوض محمد عوض المرئىسا لمحكمة الدستورية العليا بدرجة وزير
١٤٣٧	قرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٩١ بتعيين المستشار / إبراهيم حسين رضوان رئيسا لمحكمة النقض
١٤٣٨	قرار رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٩١ بتعيين السيد / رجاء إسماعيل العربى النائب العام المساعد - نائبا عاما
١٤٣٩	قرار رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٩١ بتعيين رؤساء لمحاكم الاستئناف

قانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٩١

باعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٢/٩١

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

يعتمد الاطار العام لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٢/٩١ طبقا للمباني:

(١) يبلغ معدل نمو الإنتاج المحلى الإجمالى عام ١٩٩٢/٩١ مقيا بأسعار ١٩٨٧/٨٦ نحو ٥,٣٪ بالمقارنة بالمتوقع تحقيقه فى عام ١٩٩١/٩٠ ، كما يبلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى تكلفة عوامل الإنتاج ٥,٥٪ (قائمة ١) .

(ب) يبلغ معدل نمو الاستهلاك العائلي مقياً بأسعار عام ١٩٨٦/١٩٨٧ ٤,٣٪، والاستهلاك العام ٤,٢٪، والاستهلاك الكلي ٤,٣٪، وذلك مقارنة بالمستوى المتوقع لعام ١٩٩١/٩٠

(المادة الثانية)

يبلغ إجمالي الاستخدامات الاستثمارية العامة ١٠,٧ مليار جنيه، كما تبلغ الاستخدامات الاستثمارية للقطاع الخاص ٨,١ مليار جنيه .

(المادة الثالثة)

تقوم جهات الاسناد التابعة للجهاز الإداري والإدارة المحلية والهيئات الخدمية والهيئات الاقتصادية وهيئات ووحدات القطاع العام بتنفيذ الاستثمارات المخصصة لها عام ١٩٩٢/٩١، ويتولى بنك الاستثمار القومي توفير التمويل اللازم لها في حدود التزاماته التمويلية المقررة قبلها والتي تبلغ في مجملها ٤,٥ مليار جنيه (قائمة ٢) . وتظل الجهات المعنية كل في حدود اختصاصها مسؤولة عن إيداع أو تضمين حسابات بنك الاستثمار القومي الموارد الاستثمارية المقدرة بهذه الخطة حسب برامج زمنية يتفق عليها مع البنك، وكذلك الموارد التي لم تصل حتى ١٩٩١/٦/٣٠

(المادة الرابعة)

يجوز لبنك الاستثمار القومي بموافقة وزير التخطيط ورئيس مجلس إدارة البنك إتاحة التمويل للدفعات المقدمة اللازمة لمشروعات الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ وتسوية المستحقات عن الأعمال التي تمت خلال السنوات من ١٩٨٣/١٩٨٢ حتى ١٩٩١/٩٠ ولم تواجه بتمويل خلال سنوات التنفيذ، وكذلك عجز سيولة الموارد الذاتية لتمويل الاستثمار بجهات الاسناد، وكذلك عجز التمويل من المصادر الأخرى وذلك خصماً على الإعتمادات الإجمالية المخصصة لذلك بموازنة بنك الاستثمار القومي لعام ١٩٩٢/٩١، ويجوز للبنك تدبير موارد إضافية من مدخرات حقيقية بالاقتراض من الجهاز المصرفي لمواجهة المستحقات عن التجاوزات المعتمدة من السلطة المختصة .

(المادة الخامسة)

تخصص قروض ميسرة لا تتجاوز حملتها ١٠٠٠ مليون جنيه وذلك لاستصلاح واستزراع الأراضى والإسكان الشعبي والتعاونيات الاستهلاكية والانتاجية ومشروعات

الأمن الغذائي والمشروعات التي تنتج للتصدير مع ربط القرض بأهداف تصديرية محددة وفقا للتوزيع الوارد بالقائمة (٣) وذلك كله بأسعار فائدة ميسرة بحيث لا يزيد ما تتحمله الدولة على ٩٪ لمشروعات استصلاح واستزراع الأراضي والاسكان الشعبي والتعاونيات ، و ٦٪ لمشروعات الأمن الغذائي ، و ٥٪ للمشروعات التصديرية .

(المادة السادسة)

لا يجوز لأى من الجهات إجراء مقاصة عن مستحققاتها من الموارد التي تودع أو تضمن حسابات بنك الاستثمار القومى وفقا للمادة (٥) من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ والتي يأذن البنك بالصرف منها لتمويل الاستخدامات الاستثمارية العامة .

(المادة السابعة)

تفصل أهداف الخطة فى حدود الإطار المشار إليه فى مواد هذا القانون ووفقا للبيانات الواردة فى مجلدى خطة ١٩٩٢/٩١ ، وذلك باعتبارها العناصر التفصيلية له .

(المادة الثامنة)

يجوز بناء على طلب الوزير المختص استبدال أحد المشروعات الواردة بالخطة بمشروع آخر أو إضافة مشروعات توفر لها تمويل ذاتى إضافى أو تمويل من الصناديق المنشأة لأغراض الاستثمار أو من الحسابات ذات الأغراض الخاصة أو قروض أو تسهيلات أو منح محلية وخارجية إضافية أو من الاعتمادات الإجمالية للاستخدامات الاستثمارية التي لم توزع فى حالة الضرورة وذلك فى حدود إطار الخطة الخمسية وبموافقة مجلس الوزراء بناء على عرض وزير التخطيط وإخطار بنك الاستثمار القومى ووزارة المالية بذلك .

(المادة التاسعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو ١٩٩١ .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ ذى الحجة سنة ١٤١١ هـ

(الموافق ١٥ يونيه سنة ١٩٩١ م)

حسن مباركة

قائمة (١) معدلات نمو كل من الإنتاج والناجج
في عام ١٩٩٢/١٩٩١

الناجج (%)	الإنتاج (%)	القطاعات الاقتصادية
٣,٤	٣,٢	الزراعة
٦,٢	٥,٨	الصناعة والتعدين
٤,٣	٢,٨	البتروول ومنتجاته
٦,٠	٦,٠	الكهرباء
٥,٧	٥,٥	التشييد
٤,٨	٤,٩	مجموع القطاعات السلعية
٧,٢	٧,١	النقل والمواصلات وقناة السويس
٤,٦	٤,٥	التجارة والمسال والتأمين
٣٩,٣	٣٨,٩	السياحة
٦,٤	٦,٦	جملة قطاعات الخدمات الإنتاجية
١٠,٨	١٠,٦	الإسكان والمرافق
٤,٧	٤,٦	الخدمات الشخصية والإجتماعية
٤,٨	٤,٥	الخدمات الحكومية
٥,٦	٤,٧	جملة قطاعات الخدمات الاجتماعية
٥,٥	٥,٣	الإجمالي العام

قائمة (٢) موارد واستخدامات بنك

التزامات البنك لتمويل الاستثمارات والتحويلات

٤٠٦٩٧٠٧	التفقات والتحويلات الجارية
٧٥٠٠	المصروفات الجارية للبنك
٤٠٦٢٢٠٧	التفقات والتحويلات
٨٠٨٦٧٧٩	الاستخدامات الرأسالية**
٢١٩٤١٤٦	(١) التحويلات الرأسالية
٩٦٣٤٤٦	المساهمة والاقراض للمساهمة
٩١٠٠٠٠	واستهلاك القروض
٢٥٠٠٠٠	دفعات مقدمة وسداد
٧٠٧٠٠	مستحقات الاستثمار
	تمويل عجز السيولة لموارد
	التمويل الذاتي وقصور
	مناصرها وكذلك عجز
	المصادر الاخرى
	سداد أقساط الخزنة
٥٨٩٢٦٣٣	تمويل الاستثمارات : ***
٥٤٠٦٨١٨	الإقراض لتمويل استثمارات الحكومة
٨١٥	والقطاع العام
٤٨٥٠٠٠	استثمارات بنك الاستثمار القومي
	الاقراض الميمر لتمويل الاستثمارات
١٢١٥٦٤٨٦	إجمالي الالتزام

رأس مال البنك ١٠٠ مليون جنيهه وتم إجراء التسويات اللازمة بين وزارة المالية
 ** يجوز لمجلس إدارة بنك الاستثمار القومي النقل بين عناصر الاستخدامات
 *** تخلاف التمويل من حصيلة نسبة الـ ٥٪ شراء سندات حكومية

الاستثمار القومي لعام ١٩٩٢/٩١

(بالألف جنيه)

موارد البنك التمويلية

٤٠٦٩٧٠٧

الإيرادات والتحويلات الجارية

٨٠٨٦٧٧٩

الإيرادات الرأسمالية**

٥٦٧٧٠٠٠

(١) موارد من أوعية ادخارية

٢٥٦٤٠٠٠

التأمينات الاجتماعية

٢١٧٥٠٠٠

التأمين والمعاشات

١١٥٠٠٠

توفير البريد

٦٠٠٠٠٠

شهادات الاستثمار

٨٠٠٠

فائض التمويل الذاتي

٢٠٠٠٠٠

البنك المركزي

١٥٠٠٠

حصيلة السندات الدولارية

٢٤٠٩٧٧٩

(ب) الأقساط المحصلة وموارد أخرى

١٢١٥٦٤٨٦

إجمالي الموارد

- والبنك في ١٩٩٠/٨٩
- والإيرادات الرأسمالية
- وتقدر بنحو ٨١٨٧٤ ألف جنيه

قائمة (٣) توزيع القروض الميسرة
للسنة المالية ١٩٩٢/٩١

(بالمليون جنيه)

البنوك والجهات المسند لها التنفيذ	جملة	بيان بالقروض
		<u>قروض الإسكان :</u>
بنك الاستثمار القومي	٤٠٠ (*)	إسكان المحافظات
بنك الاستثمار القومي	٤٠	شركات الإسكان
هيئة تعاونيات البناء عن طريق :	٢٩٥	تعاونيات البناء تشمل :
		مليون جنيه
البنك العقاري المصري	٧٥	٣٥ قوات مسلحة
البنك العقاري العربي	٥٠	١٠ لإسكان الشرطة
بنك التعمير والإسكان	١٧٠	٤٥
بنك التعمير والإسكان	٤٠	بنك التعمير والإسكان
بنك التعمير والإسكان	٢٠	صندوق تمويل مساكن التعمير
بنك التعمير والإسكان	٤٠	هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
	٥	البنك العقاري المصري
	٥	البنك العقاري العربي
	٥	إيواء عاجل
بنك الاستثمار القومي	٤٥	إحتياطي للإسكان
	٢٩٥	جملة

البنوك والجهات المسند لها التنفيذ	جملة	بيان بالقروض
		<u>استصلاح الأراضي :</u>
بنك الاستثمار القومي	٤٠ القطاع العام
البنك الرئيسي للائتمان الزراعي	١٠ القطاع الخاص
	٥٠	جملة
		<u>الأمن الغذائي :</u>
البنك الرئيسي للائتمان الزراعي وفروعه	٥ بنك الائتمان الرئيسي وفروعه
بنوك القطاع العام	٥ بنوك القطاع العام
	١٠	جملة
		<u>التعاونيات :</u>
البنك الرئيسي للائتمان الزراعي	٥ التعاون الاستهلاكي
بنك التنمية الصناعي	٥ التعاون الإنتاجي
	١٠	جملة
	٢٦ مشروعات تصديرية
البنك المصري لتنمية الصادرات	٩ إحتياطي عام
	٣٥	جملة